الموقف السوري الرسمي من الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

١٩٧٠-١٩٧١

الدكتور عماد البشتاوي

أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية

جامعة الخليل - فلسطين

The official Syrian Position on Jordan- PLO 1970/1971 Crisis

Emad ReffatA Ibeshtawi

Assistant Professor

Political Science Department

Hebron University

الملخص:

الموقف السوري الرسمي من الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٠/١٩٧١

تتناول الدراسة ، الموقف السوري من الأزمة التي وقعت بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٠/١٩٧١، لاسيما وأن تلك الفترة ، شهدت ذروة التوتر السياسي و العسكري بين الطرفين ، وفي الوقت ذاته حدث تغيير في نظام الحكم في سوريا في تشرين ثاني ١٩٧٠ حيث وصل حافظ الأسد إلى سدة الحكم .

ترصد الدراسة التحولات في الموقف السوري ، ما قبل وصول حافظ الأسد إلى الحكم (الحركة التصحيحية) وبعده ، حيث نلاحظ أن الخطاب والسلوك السياسي السوري في عهد نور الدين الأتاسي ، اتسم بالرغبة في تغيير نظام الحكم في الأردن. أما بعد وصول حافظ الأسد للحكم ، فقد أصبح الخطاب الرسمي السوري أكثر اعتدالاً

وتوازناً تجاه الأردن ، وأقل حماسة تجاه فصائل المقاومة الفلسطينية ، وهذا التباين في المواقف (الأتاسي والأسد) يعود إلى أسباب داخلية وإقليمية ودولية .

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق الفلسطينية العربية التي تمثل الموقف الرسمي الفلسطيني في تلك المرحلة .

الكلمات المفتاحية : سوريا ، الأردن ، منظمة التحرير الفلسطينية ، أزمة عام ١٩٧٠-١٩٧١

The Official Syrian Position on Jordan– PLO 1970/1971 Crisis

Abstract

The study addresses the Syrian position on the events that occurred between Jordan and the Palestine Liberation Organization (PLO) in 1970/1971, particularly as that period saw the peak of the political crisis and military option between the two parties. Meanwhile, in November 1970, there was a change in the regime in Syria, by which Hafez al–Assad came to power.

The study also reflects on the transformations in the Syrian position before and after the coup (Corrective Movement). Notably, the Syrian political discourse and behavior during the Syrian President Nur al–Din al–Atasi's era was characterized by the desire to change the regime in Jordan. However, after the arrival of Hafez al–Assad to power, the Syrian official discourse and position became more moderate and balanced towards Jordan and less enthusiastic towards the Palestinian resistance factions. This attitudinal discrepancy (Atassi vs. Assad) can be attributed to national, regional and international parameters.

The study draws mainly on the Arab and Palestinian documents that represent the official Palestinian position concerning that period.

Keywords : Syria, Jordan, (P.LO),1970–1971 Crisis

المقدمة

تعد القضية الفلسطينية بالنسبة للقيادة السورية القضية المركزية للأمة العربية، وبالتالي فإن جميع رؤساء سوريا- بعد عام ١٩٦٣ لم يتخلوا عن تلك الفكرة - على الأقل في الخطاب السياسي والإعلامي والفكري - ومن هنا تعتبر الأحداث التي جرت بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٠/١٩٧١ ، أفضل طريقة لمحاولة فهم مدى الانسجام أو التناقض ، ما بين الخطاب السياسي والسلوك السياسي في الموقف السوري .

تحاول الدراسة تسليط الضوء على الموقف النظري والفكري، للقيادة السورية من الكفاح المسلح للمقاومة الفلسطينية، ومن ثم استعراض موقف في عهد نور الدين الاتاسي، الذي كان مؤيداً للمقاومة الفلسطينية ، بل ومتحمساً للتدخل عسكرياً لإسقاط النظام السياسي الأردني تحت شعار "دعم المقاومة" ، و ذلك من أجل تغيير المعادلة الإقليمية وتبرير التمدد السوري.

وعلى النقيض تماماً، استشعر خلفه في الحكم حافظ الأسد الخطر الذي يتهدد سوريا ، في حال التدخل العسكري في الأردن، فتراجع عن ذلك مع الإبقاء على مفردات الخطاب السياسي والمتعلقة بدعم المقاومة والكفاح المسلح .

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق الفلسطينية العربية التي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة استكشاف طبيعة الموقف السوري ،تجاه الأزمة بين الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٠-١٩٧١ ، لاسيما وانه في تلك الفترة حدث تبدل في نظام الحكم في سوريا . وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة أسئلة فرعية هي:

- ما هو الموقف السوري عند اندلاع الأحداث بين الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠؟

- ما هي التغيرات التي حدثت في الموقف السوري، بعد وصول حافظ الأسد للحكم في تشرين ثاني ١٩٧٠ ؟

- ما هي الأسباب و الظروف التي قادت سوريا إلى ذلك التغيير؟

- هل هناك فجوة ما بين الخطاب السياسي والسلوك السياسي، للقيادة السورية تجاه الأزمة؟

فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى فحص مجموعة من الفرضيات أهمها:

- هناك تغير في الموقف السياسي للقيادة السورية - تجاه الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية - قبل و بعد وصول حافظ الأسد للحكم .

- الحسابات الإقليمية و الدولية ساهمت بشكل كبير، في ضبط السلوك السياسي السوري، وعدم التورط في التدخل العسكري في الأردن إبان الأزمة.

أهداف الدراسة :

- رصد الموقف السوري تجاه الأزمة بين الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية الأحداث في أيلول ١٩٧٠، وصولاً للخروج العسكري الفلسطيني من الأردن في منتصف عام ١٩٧١.
- مقارنة الموقف السوري تجاه الأزمة قبل و بعد وصول حافظ الأسد للحكم.
- تحليل الأسباب و الظروف التي حالت دون التدخل السوري العسكري في الأردن.

أهمية الدراسة :

- دراسة وتتبع الموقف السوري لما له من أهمية على الصعيدين الفلسطيني والعربي .
- نقص الدراسات التي تناولت العلاقات السورية الأردنية الفلسطينية في هذه الفترة الحرجة .
- الاعتماد على الوثائق الفلسطينية العربية كمصدر رئيس لهذه الدراسة.

منهجية الدراسة :

استخدام المنهج التاريخي في الدراسة و مسح المصادر و الوثائق، التي تناولت الأزمة بين الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية،و كذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، و الذي من خلاله ستقوم الدراسة بوصف و تحليل مواقف القيادة السورية .

منطلقات الموقف السوري من مفهوم الكفاح المسلح الفلسطيني

تركت حرب حزيران ١٩٦٧ ومعركة الكرامة ١٩٦٨، آثاراً واضحة على منظمة التحرير الفلسطينية وبنيتها وهيكلتها ،وتحويل نشاطها من منظمة تعتمد على النضال الجماهيري إلى الكفاح المسلح ، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين^١ ، ومع هذا التطور المتسارع للمقاومة الفلسطينية ،حاولت الحكومة الأردنية احتوائها، وتمثل ذلك في سلسلة من الإجراءات التي هدفت إلى ضبط الأمور ومنع الفوضى^٢ .

تحولت حركة المقاومة الفلسطينية إلى حركة شعبية ثورية- متطرفة في بعض الأحيان- ، وخاصة ضد بعض الأنظمة العربية ،متهمة إياها بالرجعية والتحالف مع الامبريالية ،فيما أقامت علاقات جيدة مع أنظمة أخرى ،اعتبرتها تقدمية و متحالفة مع القوى الاشتراكية والتقدمية في العالم.

لقد أصبح الصدام نتيجة حتمية نظراً لوجود قوتين عسكريتين ، إحداهما سلطة دستورية متمثلة في الدولة الأردنية ، والثانية متمثلة بحركة المقاومة الفلسطينية ، التي تستمد شرعية وجودها من الشعب أو جزء منه ، ومن الظروف التي أملت لها الخسارة المذلة للعرب ، في حربي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، وانتصارها في معركة الكرامة^٣ . فالدولة تريد بسط النظام وضبط الوجود المسلح الفلسطيني ، في المدن وخاصة في عمان، في حين أن

الثورة تريد حرية العمل في كل المناطق، مما أدى إلى الصدام بينهما، وغذته عوامل داخلية وشخصية، وعوامل خارجية متعلقة بمشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية .

استندت القيادة السورية في موقفها من الكفاح المسلح للثورة الفلسطينية من بعدين أساسيين هما :

١- البعد القومي والثوري للقضية الفلسطينية

اعتبرت القيادة السورية الكفاح المسلح ، أسلوباً وحيداً لتحرير الأرض المحتلة ، ولإسقاط الحل الاستسلامي وكل المشاريع التصوفية^٤ ، لذا اتخذت القيادة مواقف مبدئية ، تمثلت بالاعتماد على النفس أولاً ، وعلى دعم القوى التقدمية في العالم في معركة التحرير ، ورفعت شعار " كل شيء من أجل المعركة ، ولكل مواطن دور فيها " ، وتجنيد الطاقات المادية والبشرية والعسكرية ، حتى تتحقق غاية الصمود والتحرير ، وانطلاقاً من هذا الموقف ، عملت القيادة السورية على دعم العمل الفدائي ووحدته ، وجعلت من الاشتراك فيه شرطاً لاكتساب العضوية الحزبية^٥ .

وأكدت القيادة السورية وحدة المصير بينها وبين الثورة الفلسطينية ، والدعم الكامل (بدون تحفظ) لها ، لتصمد وتنتصر في وجه الامبريالية والصهيونية ، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونها أو التحكم بها وتوجيهها ، إذ لا وصاية لأحد على الثورة الفلسطينية ، على أن تعمل الفصائل الفلسطينية على توحيد قواها المسلحة والشعبية ، كخطوة من أجل إنجاز كل الخطوات التي تليها ، وهي اللقاء والتفاعل مع جميع القوى الثورية والتقدمية العربية التي تؤمن بإستراتيجية الكفاح المسلح ، والتفاف الجماهير حولها . فالتلاحم بين سوريا والثورة الفلسطينية ، يعني وحدة المعركة والمصير^٦ . فالقضية الفلسطينية بالنسبة لسوريا ، هي قضية الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج ، وهي محور جميع شعاراتها وروحها، فلا ثورية ولا تقدمية ولا قومية ولا وطنية ، لأي حكم أو نظام أو فرد في الوطن العربي، بمعزل عن قضية عربية فلسطين وعن النضال، لتحريرها من الامبريالية والصهيونية^٧ . من هنا اتسمت نظرة القيادة السورية، إلى مؤتمرات القمة العربية بالنقد اللاذع ، بسبب عجزها عن تقديم أي خدمة للقضايا العربية ، فبدلاً من إسهامها في قضية التحرير ، انجرفت نحو تضليل الجماهير العربية ، وتخديرها بآمال وهمية ، بقصد تبديد طاقاتها وهدر إمكاناتها وإبعادها عن طريقها الثوري^٨ ، وبالتالي دفعها إلى التشتت واليأس والاستسلام^٩ .

اعتبر مؤتمر الرباط عام ١٩٦٩ نموذجاً آخر ، فعلى الرغم من المشاركة الرمزية للقيادة السورية في هذا المؤتمر^{١٠} ، والتي جاءت بهدف قطع الطريق على أعداء القضية العربية ، خاصة في ظل ظهور بوادر لقبول التسوية السياسية على حساب الكفاح المسلح والعمل الفدائي وتحجيمه ، وتفتيت الطاقات العربية . وكانت التعليمات للوفد السوري ، بالانسحاب في حال فشله في تحقيق تلك الأهداف^{١١} . وقد اعتبرت سوريا أن مواجهة القوى الاستعمارية ، هو المقياس للفرز بين قوى المواجهة ، التي مثلها القطران السوري والمصري ، وحركة المقاومة الفلسطينية المتمركزة على الحدود الشرقية لفلسطين وقوى عدم المواجهة ، التي مثلتها الدول التي قبلت

بالتسوية كالأردن ودول الخليج العربي النفطية (دون الإشارة إليها صراحة) ، والتي لم تتفق سوى جزء يسير من ثروتها خدمة لقضية التحرير^{١٢} .

وفي تحليل لأسباب فشل مؤتمرات القمة العربية ، فقد لوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقف حائلاً دون تحقيق آمال الجماهير العربية ، حيث أنها تسعى -من خلال المؤتمرات ومن خلال الأنظمة الرجعية أيضاً- إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما : الأول القبول بالحل السلمي ،بالرؤية الأمريكية التي أعلنها وزير خارجيتها روجرز ، والثاني : تصفية العمل الفدائي، الذي يشكل عقبة رئيسية ،في وجه كافة الحلول التصفية والانهازامية^{١٣} .

لم تكف القيادة السورية بنقد المؤتمرات ورفضها ، بل طرح بديلاً عنها ، يتمثل في لقاء كل القوى التقدمية العربية من خلال المعركة ، فهي القادرة على حشد طاقات الجماهير العربية في وجه التحدي الامبريالي الصهيوني ، وتصعيد النضال الجماهيري ، على طريق حرب التحرير الشعبية ، التي تشكل التنظيمات الفدائية الفلسطينية طليعتها ، بعد أن أثبتت جدارتها في ارض المعركة الحقيقية^{١٤} .

٢- مقاومة الاستعمار الغربي والصهيوني

بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ سعت الدول الاستعمارية ، وبشكل محموم إلى فرض مشاريع التسوية الاستسلامية ، التي تمثلت بداياتها في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، الذي يعطى الاحتلال الصهيوني الحق في جني ثمار عدوانه على الأمة العربية ، من خلال الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها ، لتحويل اتفاقات الهدنة التي وقعتها الحكومات العربية في رودس عام ١٩٤٩ إلى سلام دائم بين العرب و الكيان الصهيوني . ويمكن إضافة هدف ثان إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ومشروع روجرز^{١٥} ، حيث يتمثل بتمزيق حركة التحرر العربي ، وعزل المقاومة الفلسطينية وسحقها ، وبالتالي سقوط منطقتي الثورة العربية ، وجعل المنطقة العربية مجالاً حيوياً للاحتكارات الدولية والصهيونية^{١٦} .

ومن هذا المنطلق جاء الرفض السوري الرسمي القاطع لمشروع روجرز^{١٧} ، كما جاء تأكيد جازم لرفض المشاريع الاستسلامية، في خطاب للرئيس السوري نور الدين الأتاسي^{١٨} ، بمناسبة التدهور الشديد للأوضاع في الأردن في ١٨ أيلول ١٩٧٠، إذ اعتبرها مؤامرة كبرى واستكمالاً للعدوان الصهيوني الامبريالي^{١٩} .

وهنا يتبادر للذهن السؤال الآتي : ما هو التفسير السوري لموافقة مصر على قرار ٢٤٢ ومشروع روجرز^{٢٠} في الوقت الذي كانت فيه حرب الاستنزاف مشتعلة بين مصر وإسرائيل ؟ علماً أن سوريا تعتبر مصر من الأنظمة الثورية التقدمية ، والتي كان من المفترض أن تكون رافضة للمشاريع الاستسلامية .

أصدر حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (ناصر الميول) في سوريا بياناً حول الموقف ذاته ، يصف فيها الخطوة المصرية بأنها تكتيك سياسي، ضمن الإستراتيجية السياسية والعسكرية التي بناها عبد الناصر ، وصولاً إلى إزالة آثار العدوان ، وإحباط مخططاته ، وتقديراً منه للمرحلة التاريخية التي تمر بها أمتنا العربية، وطبيعة المعسكرات العالمية^{٢١} .

الموقف السوري من الصراع الأردني الفلسطيني قبيل الحركة التصحيحية ١٦ / ١١ / ١٩٧٠^{٢٢}

تصاعد الموقف السوري الرسمي ،من الصراع الدائر في الأردن مع تصاعد حدة القتال ، فقد بدأ بالدعم السياسي والإعلامي للمقاومة الفلسطينية ، وبتبني وجهة نظر المقاومة ، والدعم المادي العسكري والبشري ، دون التورط عسكرياً^{٢٣} . و أصدر وزير الإعلام السوري حمود القباني بياناً متوازناً حول الأحداث في الأردن في شهر حزيران ، حيث طالب بوقف القتال الدائر توفيراً لجهود قوى المجابهة العربية ، رافضاً أن يواجه الفدائي الفلسطيني الجندي العربي وبالعكس ، معتبراً أن المعركة الحقيقية هي مع العدو الصهيوني الذي يستهدف وجود الجميع ومصيرهم^{٢٤} .

وفي ظل فشل الجهود الرسمية لإنهاء الصراع في الأردن، لعب السوريون دوراً في التوسط لإقناع الطرفين بالترفع عن التناقضات الثانوية ، أمام الخطر الكبير المهدد لوجود الأمة العربية ولمصيرها، وحقناً للدماء العربية التي تراق دون داع . ولكن مع قيام الجيش الأردني بقصف مواقع الفدائيين والمخيمات الفلسطينية ، بهدف تصفية المقاومة ، صدر بيان رسمي سوري بالوقوف إلى جانب الفدائيين و المقاومة مهما بلغت التضحيات ، وطالب المخلصين من أبناء الشعب الأردني العمل على وقف هذه الصدمات ، وإعادة الأمور إلى طبيعتها وتمكين المقاومة من مواجهة العدو الصهيوني^{٢٥} .

ويبدو أن هذا التحول قد أخذ بالتصاعد ،بعد برقية أرسلها وزير الدفاع السوري حافظ الأسد في الثاني من أيلول إلى ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قال فيها " نحن جاهزون لتقديم كل ما هو ممكن سياسياً وعسكرياً بدون تحفظ " ^{٢٦} .

وفي خطاب لنور الدين الأتاسي بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٠ - و في ظل تزايد وتيرة الصراع الدموي في الأردن وقيام المسيرات الاحتجاجية في سوريا - صعد من لهجة الاتهامات نحو الأردن، بعد أن أوضح أن الثورة الفلسطينية في تصاعد مستمر منذ نكسة حزيران ،مما جعل القوى الاستعمارية تتآمر عليها ، مهدداً (الأردن بصورة غير مباشرة) بالقول " نحن العرب لا نرضى أن يقتل إخوتنا الفلسطينيين فوق أرضنا العربية ، ولذلك نعلن أن القطر السوري ثورة وحزباً وشعباً هو تحت تصرف المقاومة الفلسطينية " ^{٢٧} . وبعد يومين ألمح الأتاسي ،في خطاب آخر له و بشكل ضمني ،إلى التدخل العسكري المباشر ضد السلطة الأردنية متهماً إياها بلعب دور مشبوه في حرب حزيران ، وينصب فخ للثورة الفلسطينية للقضاء عليها. وأعلن الأتاسي أن عدداً من الدول العربية طالبت بالتدخل العسكري الفوري لحسم الصراع وحماية الثورة الفلسطينية ، موضحاً أن الولايات المتحدة تعترض التدخل العسكري المباشر في الأردن ، وتعمل على تقييم الأوضاع في الأردن باستمرار^{٢٨} .

الأردن من ناحيته عبر عن احتجاجه ورفضه ،لعبور عدة ألوية مدرعة وقوات سورية باتجاه مدينة اربد الأردنية، معتبراً ذلك عدواناً سورياً على الأردن و احتلالاً لأراضيه ، ومؤامرة تهدف إلى خلق ظروف مواتية لتنفيذ مخططات إسرائيل ضد المنطقة العربية وخاصة الأردن^{٢٩} .

لكن الجانب السوري الرسمي، نفى إدخال قوات عسكرية إلى شمال الأردن^{٣٠} ، معتبراً هذا الاتهام يندرج في إطار خلق المبررات ،لتدخل عسكري أمريكي في المنطقة ، لاسيما وان الأسطول الأمريكي السادس، والفرقاطات الحربية ، قد تحركت باتجاه الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، والبدء بإطلاق التصريحات باحتمال التدخل المباشر^{٣١} . كما فند وزير الإعلام السوري هذه الادعاءات ، واتهم الأردن بالقيام بحرق المدن طوال ستة أيام ، لكنها أمام صمود فصائل المقاومة الفلسطينية ، وجيش التحرير الفلسطيني ، عمدت إلى الادعاء أن وحدات الثورة الفلسطينية^{٣٢} ، هي قوات نظامية سورية لتهيئة الفرصة للاستعمار للتدخل وتصفية حسابه مع حركة التحرر العربية^{٣٣} .

يبدو أن القيادة السورية لم تكن راغبة في اعلان تدخلها العسكري في الأردن بشكل رسمي ، وذلك من خلال نفيها لأطول فترة ممكنة ، نظراً لحساسية الظروف التي تمر بها المنطقة، في ظل التهديدات الأمريكية والاستعمارية بالتدخل في حال انهيار النظام الأردني .

ويمكن تبرير التدخل العسكري السوري في شمال الأردن بما يلي :

١-وجود قوات عراقية مرابطة في الأردن : حيث أعلن نائب الرئيس العراقي حردان التكريتي، استعداد القوات العسكرية العراقية المرابطة في الأردن للتدخل لحماية الفدائيين ، ومعتبراً أن الموقف المبدئي للعراق يتمثل في محاولة إنهاء الصراع الداخلي بالحوار ، لكن إذا ما أصر الأردن على موقفه ضد الفلسطينيين ، فان العراق لن يقف مكتوف الأيدي^{٣٤} .

لكن الذي حدث معاكس تماماً لذلك ،حيث بقيت القوات العراقية ساكنة ،ولم تتدخل لحماية الفدائيين ،على الرغم من نداءات الاستغاثة التي وجهتها منظمة التحرير الفلسطينية ،في ذروة الصراع الدموي ١٨/٩/١٩٧٠^{٣٥} . وعليه لم يكن لهذه القوات أي فعالية في منع الصراع الدائر ، ولا حتى في حماية مقاتلي الثورة الفلسطينية ، لكن التخوف السوري كان نابعاً على ما يبدو من وجود قوات عراقية ضخمة على الحدود الجنوبية والشرقية للقطر السوري .

٢-تطور الأوضاع الميدانية في شمال الأردن : أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، في بيان صدر بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٠ ، عن مناطق محررة شمال الأردن ،تمتد من البقعة حتى الحدود السورية ، وتشمل مدن جرش وعجلون والرمثا واريد ، تخضع لسيطرة قوات الثورة الفلسطينية^{٣٦} ، وعينت قادة عسكريين وحكاماً إداريين في المناطق المذكورة ، تمهيداً لإسقاط الحكم العسكري في الأردن^{٣٧} . كما أهابت ببيان آخر صدر في اليوم نفسه بضباط الجيش الأردني وجنوده ،الاتحاق بقوات الثورة الفلسطينية ، وإسقاط نظام الحكم^{٣٨} .

قد يكون مفهوماً أن القوات السورية دخلت الأردن لحماية الثورة الفلسطينية من التصفية ، ولكن لماذا تتدخل في ظل إعلان منظمة التحرير الانتصار والإعلان عن مناطق محررة شمال الأردن ؟ يمكن تفسير ذلك أن

سياسة الدول في تحركاتها تختلف عن منطق الثورات وسياساتها ، فلا شك أن سوريا تدرك أن الأردن أرادت حصر قوات الثورة ودفعها إلى المناطق الشمالية ، بعيدا عن العاصمة والمناطق المزدهمة ، لتسهيل عملية ضربها عسكريا - وهذا ما حدث لاحقاً- ،ومن جهة أخرى خوف السوريين من حصول فراغ في السلطة، في المناطق التي يخليها الجيش الأردني ، وبالتالي تقديم الدعم لأي نظام جديد في الأردن، في حال انهيار سلطة الملك حسين .

٣-موقف الأحزاب والاتحادات الشعبية السورية : لقد كان الموقف السوري الشعبي، متعاطفاً إلى حد كبير مع الثورة الفلسطينية ، فمن الطبيعي أن يجد فيها الأمل نحو تحقيق تطلعاته بضرب العدو الصهيوني، والانتصار عليه ، كتعويض عما حل بالعرب بعد هزيمة حزيران .

لقد تجسدت هذه المواقف في بيانات الأحزاب، والاتحادات ، والمنظمات الشعبية ،التي دعت إلى الوقوف إلى جانب الثورة الفلسطينية ، ووضع كافة الإمكانيات والطاقات تحت تصرفها ، داعية القيادة السورية إلى عدم التخلي عن المقاومة^{٣٩} . فقد طالب الحزب الشيوعي السوري الحكومة السورية والأنظمة العربية التقدمية ، والقوى التقدمية العالمية بالتدخل لحماية المقاومة الفلسطينية، والعمل على منع التدخل الأمريكي بكافة الوسائل^{٤٠} . كما أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا في أيلول بيانين ، الأول وجهه إلى القيادة السورية وقيادة م.ت.ف ، ويضع فيه كافة إمكانيات الاتحاد تحت تصرف القيادتين السورية و الفلسطينية ، للتصدي لمخطط تصفية الثورة الفلسطينية ، ومناشدة الطبقة العاملة العربية، الوقوف إلى جانب المقاومة في وجه المخططات الامبريالية والصهيونية^{٤١} . كما نجح اتحاد العمال السوري في إصدار بيان مشترك مع اتحاد العمال الفلسطيني والأردني يحمل مضمون البيان السابق^{٤٢} ، في محاولة لعزل النظام الأردني على الصعيد الشعبي.

قدم الحزب الشيوعي السوري تحليلاً لأحداث أيلول ١٩٧٠ ، حيث لخص الأهداف البعيدة والمتجسدة بتصفية حركة المقاومة الفلسطينية ، والقضاء على الحركة التقدمية في الأردن ، وخاصة الفصائل اليسارية ، والعمل على العودة بالأردن إلى الوضع الذي كان سائداً قبل حرب حزيران ٦٧ ، من حيث ارتباط الأردن بعلاقات قوية مع الدول الاستعمارية ، للقضاء على روح التضامن العربي التي نشأت بعد الحرب ، وإضعاف علاقات الصداقة مع دول الكتلة الشرقية ، وبخاصة مع الاتحاد السوفيتي . وبالتالي تحويل الأردن إلى قاعدة تتمكن من خلالها الدول الامبريالية من ضرب مصر وسوريا ، وتسويق الحلول الاستسلامية بما يتناسب مع الولايات المتحدة وإسرائيل^{٤٣} .

الموقف السوري من الصراع الأردني الفلسطيني بعد وصول حافظ الأسد للحكم :

عمل حافظ الأسد بعد وصوله للحكم عام ١٩٧٠ على ترتيب أولويات السياسة الداخلية والخارجية في سوريا ، من خلال عقد مؤتمرات حزبية ، والتصريحات واللقاءات الصحفية .

فعلى الصعيد الداخلي : عمل على تعزيز التعاون مع القوى التقدمية ، وتطوير البنية الاقتصادية ، على أساس تعميق التحول الاشتراكي على أسس علمية، وشعار الاعتماد على النفس ، وتطوير إمكانات الجيش النظامي ، ودعم منظمة الجيش الشعبي^{٤٤} . وجعل للشعب دوراً أساسياً في رسم السياسة السورية، من خلال استقراء تطلعات الشعب ، وإرادته ، والعمل على بلورتها وتنفيذها^{٤٥} .

أما على الصعيد الخارجي : فقد حافظت سوريا على سياستها الخارجية الثابتة، مع تغيير أساليب العمل بحسب ما أوضحه وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام . فعلى سبيل المثال ، كانت العلاقات مع الأقطار العربية في المرحلة السابقة غير طبيعية ، وأنه لا بد من خلق المناخ لتستطيع الثورة في القطر السوري العمل على حشد الطاقات العربية ، في مواجهة العدوان الصهيوني^{٤٦} . فحرص الحزب على النضال من أجل الوصول مع الدول العربية التقدمية، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة إلى مستويات وحدوية ، على أساس الكفاح المسلح وتحرير الأرض العربية المحتلة ، مستثنياً بعض الأنظمة كالعراق ، واتهامه باليمينية وبتعن المقاومة الفلسطينية ، خدمة للمصالح الامبريالية ، وأدان أي اتصالات تتم بمثل هذه القوى اليمينية^{٤٧} . وأقرت سوريا ضمناً بأحقية مصر بقيادة المشروع الوحدوي ، نظراً لأهميتها السياسية وثقلها البشري والاقتصادي^{٤٨} .

وانطلاقاً من هذا الموقف سارعت القيادة السورية إلى الانضمام لإعلان القاهرة الثلاثي وميثاق طرابلس ، والذي ضم بالإضافة إلى سوريا ، مصر وليبيا والسودان، واتفق رؤساء هذه الدول على تشكيل قيادة رباعية موحدة ، والعمل المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، بما يحقق دعم قدرات الأمة على مواجهة الخطر الصهيوني^{٤٩} . وقد جاء في إعلان بنغازي منسجماً و مؤكداً على لاءات مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧م، "لا صلح ، لا مفاوضات ، ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية"^{٥٠} .

كانت القضية الفلسطينية محورا دائما ورئيسيا في السياسة الخارجية السورية للدولة وللحزب^{٥١} . وتأكيداً لهذا التوجه اعتبر حافظ الأسد في مقابلة صحفية ١٧/٣/١٩٧١ ، أن انسحاب إسرائيل من الجولان وسيناء، لا ينهي المشكلة ، فالمشكلة الحقيقية هي قضية الشعب العربي الفلسطيني، و يجب أن تتاح الفرصة للمقاومة ، لكي تتوحد حتى تمارس دورها النضالي ،من جميع الأراضي العربية^{٥٢} .

وفي نفس الوقت أكد الأسد أن الدعم للأشقاء ، لا يعني مطلقاً عدم توجيه النقد لهم إذا ما ظهرت أخطاء في ممارستهم الثورية ، فقد أخذت القيادة السورية على فصائل المقاومة ، عدم قدرتها على توحيد قواها في بوتقة نضالية واحدة ، ووقوعها في أخطاء صغيرة ، تم استغلالها من قبل أعداء الثورة .

إن هذا التوجه السوري لم يطبق على أرض الواقع، فقد دعم الأسد بعض المنظمات الفلسطينية، وخاصة منظمة الصاعقة الفلسطينية (طلائع حرب التحرير الشعبية)، باعتبارها من المنظمات الأساسية^{٥٣} . وفي الحقيقة إن القيادة السورية ،كانت تهدف ،إلى خلق تيارات في منظمة التحرير الفلسطينية موالية لها . لكن ذلك لم يقلل

من إصرار القيادة السورية على دعم الثورة^{٥٤} على الرغم من وجود الأخطاء، لاسيما ان م.ت.ف نفسها اعترفت بوجودها^{٥٥}.

ومن ناحية أخرى، رأى الأسد أن المقاومة الفلسطينية، يجب أن لا تتحمل وحدها عبء مواجهة الاحتلال الصهيوني، وتحرير الأرض العربية، بل ان ذلك يقع على كاهل الجيوش العربية النظامية ، ويكون العمل الفدائي عاملاً هاماً ومساعداً في حرب التحرير^{٥٦}.

وعلى الصعيد الدولي، ركز حزب البعث على تعزيز علاقاته مع الدول الاشتراكية، ومع جميع الحركات والأحزاب التقدمية في العالم، ومع الدول المؤيدة للحق العربي في فلسطين^{٥٧}. وجعل من قاعدة تأييد الحق العربي والموقف من فلسطين، شرطاً لإقامة العلاقات مع أي دولة. وبالمقابل تدعم سوريا وتؤيد حركات الشعوب المناضلة ضد قوى الشر والتسلط والعدوان^{٥٨}.

وضمن هذا السياق فقد وجه الأسد (رئيس الجمهورية) رسالة إلى المؤتمر العمالي في صوفيا، طالباً دعم فلسطين، ونصرة شعبها وموضحاً فيها ما يعانيه الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني من ظلم وعدوان^{٥٩}.

انتقل هدف نظام الحكم الجديد في سوريا، من ترتيب أولوياته، إلى مواجهة الحلول الاستسلامية والضغط الامبريالية في المنطقة ، لفرض تسويات غير عادلة للقضايا العربية . فقد رفض الأسد عند توليه الحكم الحلول والمشاريع الدولية ومنها مشروع روجرز^{٦٠}، لأنها لا تعبر عن عدالة القضية العربية^{٦١}.

كما أوضح عبد الحليم خدام، الأسباب الكامنة وراء رفض سوريا والدول العربية لقرار ٢٤٢، والمتمثلة: بطبيعة الكيان الصهيوني التوسعية ، بالإضافة إلى أن هذا القرار يعطي المعتدي فرصة جني ثمار عدوانه ، ويؤكد مبدأ الاغتصاب بالقوة ، فتطبيقه يؤدي إلى سيطرة اقتصادية صهيونية كاملة على المنطقة ، وفي حال إنهاء الحرب مع الكيان الصهيوني، فان ذلك سيؤدي إلى تعزيز شعوره بالاستقرار ، وبالتالي المزيد من الهجرة اليهودية إلى الأراضي العربية ، و إسرائيل نفسها ترفض القرار، لأنها تريد تثبيت شرعية استعمال القوة ، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية^{٦٢}.

وفي ضوء هذا التحليل ،خلص حافظ الأسد إلى أن آفاق الحل السلمي للقضية العربية غير ممكنة ، إلا أنه لم يقلل من أهمية النضال السلمي ، ولم ير أي تناقض بينه وبين الاستعداد للحرب ، فالمناورات السياسية ضرورة من ضرورات العمل العسكري وكسب الوقت ، وتجنيب الرأي العام العالمي ، ولم ير مانعا من بحث الطرح الفلسطيني حول إقامة دولة ديمقراطية علمانية موحدة لجميع الأديان ، بشرط أن لا تكون مقتصرة على الضفة الغربية و قطاع غزة (الدولة الفلسطينية المصغرة) التي يحاول الغرب تسويقها . وفي نفس الوقت فقد أيد الأسد الدور الذي يقوم به الاتحاد السوفيتي، في البحث عن حل عادل لقضية العرب ، مقارنة بالدور الأمريكي الداعم لإسرائيل ، لأن السوفييت هم الأقرب إلى العرب و قضاياهم ومشاكلهم^{٦٣}.

ومن جهة أخرى اعتبر الأسد أن النضال السياسي - الذي تقوم به بعض الدول الشقيقة والصديقة - يفضح نوايا إسرائيل إلى حد بعيد للرأي العام العالمي ، ومن ناحية عملية فقد بدأت الجهود الدبلوماسية منذ حرب حزيران ، لكن الكيان الصهيوني بقي مصراً على طبيعته العدوانية والتوسعية منذ عام ١٩٤٨ ، رافضاً تنفيذ قرارات مجلس الأمن والعودة إلى حدود الخامس من حزيران ^{٦٤} . وفي السياق نفسه اعتبر رئيس الوزراء السوري عبد الرحمن خليفوي ، أن الانضمام إلى الوحدة مع مصر - التي قبلت بمشروع روجرز - لا يعني مطلقاً القبول به ، مؤكداً مبادئ الوحدة الرباعية و شعارها (ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) ^{٦٥} .

وبشكل عام لخص حافظ الأسد أهداف سياسته الخارجية بهدفين أساسيين هما : تحرير الأراضي العربية ، واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني ، على الرغم من كل أشكال الدعم العسكري و المالي الأمريكي لإسرائيل ، باعتبارها قاعدة عدوانية متقدمة لقوى الامبريالية في العالم . وحاول الأسد التمييز و التفريق بين اليهودية والصهيونية ، فعداء العرب للصهيونية العدوانية وليس للدين اليهودي ، وهو ما تحاول إسرائيل أن توقع العرب به ، مضيفاً أن تحرير العرب لفلسطين ، يعني أيضاً تحرير اليهود العرب من قبضة الصهيونية ، التي تمارس ضدهم التمييز العنصري ^{٦٦} .

حاول الرئيس السوري حافظ الأسد معالجة الأخطاء والثغرات التي ظهرت في المرحلة الماضية ، ومنها دراسة تجربة الجيش العقائدي ، متخذاً من الكفاح المسلح ، وحرب التحرير الشعبية إستراتيجية للحزب ^{٦٧} . وقام بعدة إجراءات ، منها إصدار أوامر صارمة للجيش السوري بعدم الاشتباك مع الجانب الأردني ، ومنع تدفق المقاتلين الفلسطينيين والأسلحة عبر الحدود السورية باتجاه الأردن ، كما أعطيت الأوامر لأعضاء منظمة الصاعقة الفلسطينية ، بالعودة الفورية إلى سوريا وعدم المشاركة في القتال ، وتمت مصادرة شحنة أسلحة خفيفة ومتوسطة كانت قادمة من الجزائر لحركة فتح ، بدعوى الخوف من استخدامها في أي صراع فلسطيني فلسطيني محتمل ^{٦٨} ، وهذا بعكس ما أعلن سابقاً حول الموقف من حماية الثورة الفلسطينية ، والعمل على تدعيم موقفها ووحدتها والتحامها بالقوى والحركات والمنظمات الشعبية والتقدمية ^{٦٩} .

يبدو أن التغيير الذي حدث في نظام الحكم في سوريا ، قد أثر على الموقف تجاه فصائل المقاومة ، وأصبح تركيز الجهد السوري على الجهود السياسية لوقف الصراع الأردني الفلسطيني . ولم يتغير الموقف من الحكومة الأردنية في بداية عام ١٩٧١ ، فقد أدين الدور الأردني الذي وصف بالرجعي واليميني بسبب محاولته إضعاف وضرب وتصفية قوى الصمود والمجاهبة التي تمتلكها الأمة العربية في معركتها مع العدو الامبريالي ^{٧٠} .

لقد عبرت القيادة السورية للسفير الأردني في دمشق عن قلقها ، من استمرار الأحداث الدامية التي وقعت بتاريخ ١٩٧١/١/٨ ، في أنحاء متفرقة من الأردن ، والتي استهدفت قواعد الفدائيين الفلسطينيين ، وحملت السلطات الأردنية مسؤولية ذلك ، مؤكدة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال مؤامرات التصفية ، وعلى الرغم من تأكيدات السفير الأردني بتوقف هذه الاشتباكات إلا أنه وعلى الأرض لم يتغير أي شيء ^{٧١} .

تراجع الموقف السوري الرسمي إلى مستوى أدنى في شهر آذار ١٩٧١ ، إذ استخدمت تعبيرات جديدة ، فمن القلق والتهديد بالتدخل ، حتى وان كان لفظياً ، إلى مراقبة الأوضاع في الأردن ومتابعتها عن كثب ، إلى (نناشد) و (نهيب) جميع العرب بالتحرك السريع لوضع حد لهذه المعارك الجانبية ، التي يستفيد منها العدو ، والاستعداد في المساهمة في التطبيق والالتزام باتفاقية القاهرة ، مع التأكيد بأن القيادة السورية ستبقى السند الأساسي للمقاومة والثورة الفلسطينية ، حتى تحرير الأرض العربية المحتلة ، والاحتفاظ لنفسه بحرية التصرف لكل ما يضمن استمرار المقاومة ^{٧٢}.

بإدراك حافظ الأسد في شهر أيار ١٩٧١ ، بإرسال وفد عسكري برئاسة رئيس الأركان مصطفى طلاس ، في مبادرة منه للسعي من أجل وقف النزيف العربي ، ويبدو أن هذا التأخر في إطلاق المبادرة نابع من تحديد الأولويات لديه، و من تحليله لأهداف العدو ، المتمثلة في إسقاط الأنظمة التقدمية ، فحماية حركة المقاومة على أهميتها بالنسبة له ، لا يرقى إلى مستوى حماية الأنظمة التقدمية ، كالنظام السوري أو المصري على سبيل المثال ^{٧٣}. وقد انتقد الزعيم السوري سلطان باشا الأطرش التقصير العربي - دون أن يخص أحداً بالذكر - في دعم و الثورة الفلسطينية وحمايتها ^{٧٤}.

وفي ظل تتابع المناشآت من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لحافظ الأسد بالتدخل العسكري، على غرار التدخل العسكري السابق ، لمنع الجيش الأردني من القضاء على قوات الثورة في جرش وعجلون والأغوار ، بعد تصاعد حدة المعارك في شهر تموز ١٩٧١ ، والحشد الأردني لمعركة فاصلة ^{٧٥} . ولكن الرد السوري كان بالبيانات وليس بالأفعال، فقد النظام الأردني بافتعال المشاكل اليومية لإغراق الثورة الفلسطينية في تناقضات جانبية ، وإشغالها عن أداء مهامها الأساسية . كما دعا الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية، في العشرين من تموز الجماهير العربية بالعمل على حماية المقاومة الفلسطينية ، وحمل الأنظمة العربية التقدمية والثورية تلك المسؤولية ، مطالباً إياها بعدم الوقوف موقف المتفرج ^{٧٦} .

ومن الملاحظ أن خطابات الأسد لم تكن تتضمن مثل هذه الاتهامات ، أملاً منه بالتراجع الذاتي للنظام الأردني عن مخططاته أو إقناعه بالتراجع ، وكما يبدو أن الخطاب الإعلامي الرسمي أصبح أكثر مسؤولية ودبلوماسية في إطلاق التصريحات . وأرسل حافظ الأسد وفداً عسكرياً آخر في شهر تموز، لتحقيق هدفين هما: وقف نزيف الدم العربي، وتوفير الأجواء للمقاومة الفلسطينية لممارسة نشاطها المشروع ، لكن مهمة الوفد اصطدمت برفض النظام الأردن ، واستنتج الوفد أن هناك نوايا مبيتة تستهدف المقاومة ، لذا قرر إنهاء مهمته - بالاتفاق مع المقاومة - على أن تتحمل سوريا مسؤولياتها ،تجاه حماية المقاومة بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، وبأساليب ووسائل تخدم القضية القومية ^{٧٧} .

قامت سوريا بعدة إجراءات بعد سحب وفدها العسكري فقد أعلنت في ١٩٧١/٧/٢٥ عن إغلاق الحدود بين البلدين ، مبررة هذا الإجراء بسبب استمرار النظام الأردني بتصفية المقاومة الفلسطينية ، وقصف المدن والمخيمات ، وكذلك بسبب فشل المساعي الدبلوماسية حتى بعد سحب الوفد العسكري للتوصل إلى اتفاق ينهي

الصراع الدائر . كما يهدف هذا الإجراء - غلق الحدود- إلى دفع الجماهير الأردنية إلى الضغط على النظام الأردني، وذلك في محاولة للفصل بين النظام الأردني والجيش الأردني بجنوده وضباطه، وعدم تحميلهم مسؤولية الأعمال التي يقومون بتنفيذها ، في محاولة لخلق شرخ بين النظام والجيش ، وحثه بطريقة غير مباشرة على الانقلاب مع عدم إغلاق الباب كلياً أمام النظام على أمل تراجعته عن مخططاته^{٧٨}.

لم تكن خطوة إغلاق الحدود مؤثرة على الصراع الدائر ، لذلك قررت سوريا في ١٢/٨/١٩٧١ ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن ، ومنع الطيران الأردني من المرور فوق الأجواء السورية . اعتبر الأردن هذا القرار بأنه قرار انفعالي، محملاً ياسر عرفات ، مسؤولية الإيقاع بين الأردن وسوريا ، عن طريق التحريض والدس وحاول الأردن توضيح موقفه في الصراع الدائر مع منظمة التحرير الفلسطينية ، معتبراً أنه لا يستهدف المقاومة، بل العناصر التي تعمل على العبث بالأمن والاستقرار، وأن الأردن لا يتحمل وحده نتائج هزيمة حزيران ١٩٦٧، في إشارة ضمنية إلى مزيدات السوريين وغيرهم على الدور الأردني^{٧٩}.

مثلت خطوة قطع العلاقات الدبلوماسية نزوة الإجراءات السورية ، إذ اعتبرت التصريحات اللاحقة للرئيس حافظ الأسد ، أن نقطة الخلاف بين الأردن وسوريا هي حول المقاومة الفلسطينية ، وإذا ما انتهى نزيف الدم العربي ، واعترف الأردن بحق المقاومة الفلسطينية بالعمل على أراضيها وفق اتفاق القاهرة، وحرية العمل المقاوم فإن العلاقات السورية الأردنية ستعود إلى طبيعتها . وعليه اعتبر المساعي التي تبذل من قبل السعودية ومصر لتصفية الأجواء مع الأردن هي في حقيقتها تصفية الأمور بين السلطة الأردنية والمقاومة^{٨٠} . من جهته اعتبر عبد الحليم خدام ومن خلال تصريحات له لصحيفة الرأي العام الكويتية ١٣/١٢/١٩٧١ ، أن قطع العلاقات الدبلوماسية، وإغلاق الحدود سينتهي في حال الاعتراف بثلاثة مبادئ تمثل الموقف المبدئي تجاه المقاومة الفلسطينية :

- المقاومة الفلسطينية ، كممثلة للشخصية الفلسطينية ، والتي تمثل الرفض العربي للوجود الصهيوني .
- المقاومة الفلسطينية إحدى القوى المقاتلة، التي يجب أن يكون لها دور في مقاومة العدو
- إن وجود المقاومة واستمرارها هي رسالة للرأي العام العالمي ، أن الشعب الفلسطيني متمسك بحقوقه القومية الكاملة^{٨١}.

إن هذه المبادئ تتعارض مع توجهات الأردن ، فالصفة الغربية بالنسبة للأردن تمثل الضفة الغربية للمملكة ، وفقاً لقرار الوحدة الذي اتخذ عقب مؤتمر أريحا ، وبناء عليه فالمطالبة باعتبار المقاومة الممثل للشخصية الفلسطينية ، تشكل نزاعاً شرعية مطالبة الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني . ومن جهة أخرى تمثل هذه المطالبة إعطاء المقاومة الحق في الانطلاق من البلاد العربية المحيطة بفلسطين.

الخاتمة

من خلال استعراض مواقف سوريا ما قبل و ما بعد وصول حافظ الأسد للحكم "الحركة التصحيحية" ، نجدها متطابقة ، تجاه القضايا الإقليمية ، والقومية ، والدولية ، لكن الاختلاف الواضح يظهر في الموقف من المقاومة الفلسطينية . فما قبل الحركة التصحيحية ، عملت الحكومة السورية على التدخل العسكري المباشر لحماية الثورة الفلسطينية ، معتبرة إياها رأس الحربة في الصراع مع العدو الصهيوني ، في حين اقتصر موقف حافظ الأسد على الدعم المعنوي و السياسي، و إضفاء الصفة الشرعية على المقاومة في الدول العربية بشكل عام، و دول الطوق بشكل خاص، فيما كان الدعم العسكري من نصيب منظمات بعينها مثل طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة .

لقد كان هناك موقفان للقيادة السورية تجاه الثورة الفلسطينية في فترة الصراع مع الأردن :

الأول : تزعمه الأتاسي وصلاح جديد ، وكان مع التدخل العسكري لحسم الصراع في الأردن لصالح الثورة الفلسطينية ، بغض النظر عن الدوافع الحقيقية لهذا التدخل .

الثاني : تزعمه الأسد حين كان قائداً لسلاح الطيران ووزيراً للدفاع ، وبعد أن أصبح رئيساً ، لم يكن معنياً بالتدخل العسكري، لحماية الثورة الفلسطينية ، على الرغم من الدعم السياسي ومحاولة التوسط لإنهاء الصراع . ويمكن تفسير الخطوات التي قام بها بإغلاق الحدود وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن ، كتغطية عن إحجامه عن التدخل المباشر كسلفه نور الدين الأتاسي، ومن الممكن أنه أقدم على هذه السياسة بسبب مخاوفه من التهديدات الأمريكية ، وإدخال المنطقة في صراع لا يستطيع أحد التكهن في مآلته .

وبالنسبة للضغط الشعبي على القيادة السورية للتدخل العسكري ، فيمكن اعتباره عاملاً ثانوياً ، فالأنظمة العربية ، تتخذ قراراتها وفق اعتبارات القيادة العليا ورؤاها ، ثم تقوم بحشد الجماهير والنقابات والتنظيمات الشعبية لتأييد مواقفها .

الهوامش

^١ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، ٨٨٥-٨٨٦

^٢ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، ٨٨٨

^٣ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، ٤٩٩

^٤ ميشيل علق ، نقطة البداية أحاديث بعد الخامس من حزيران ، ١٧٣

^٥ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١١٨

^٦ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١١٨

^٧ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٦٨٧

^٨ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٧

^٩ الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٩

^{١٠} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ٢٥

^{١١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ٢٦

^{١٢} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٩

^{١٣} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٢٠

- ^{١٤} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٨ ،
- ^{١٥} صلاح خلف ، فلسطيني بلا هوية ، ١٣١ وانظر أيضاً يزيد الصايغ ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ٣٦٥
- ^{١٦} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٦٨٧ ،
- ^{١٧} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٦١٢ ،
- ^{١٨} الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٠ ، ١٦ ،
- ^{١٩} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٦١٣ ،
- ^{٢٠} جاء التفسير المصري لتلك القضية على لسان محمد حسنين هيكل ، وزير الإرشاد القومي في تصريح صحفي ١٩٧٠/٨/١ ، حيث برر قبول مصر لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، عام ١٩٦٧ " كان صدوره في ذلك الوقت أكثر مما نستحق ، وبعد ٣ سنوات قاتلنا وأسقطنا طائرات الفانتوم وأسرتنا طيارين ، لكن المطلوب من قتالا أكثر لكي ينفذ قرار مجلس الأمن ، إن أي تعاقد في أية تعهدات العالم تحدده موازين القوى . وإذا أراد العرب التراجع عن القرار فباستطاعتهم ذلك ، أما إسرائيل فلن تستطيع التراجع إذا تم تنفيذه وانسحبت من الأراضي المحتلة ، إلا إذا شنت حربا جديدة ، أما عن قبول مقترحات روجرز ، فالعداء بين الولايات المتحدة والعرب ليس كعدائهم لإسرائيل ، والولايات المتحدة تعادي العرب لأنه ثبت لها أن إسرائيل خير من يضمن لها مصالحها في المنطقة عن طريق إخضاع العرب " . يظهر من خلال حديث هيكل انه يميل إلى الدمج بين السياسة والقوة العسكرية ، وتلافي الأخطاء العربية السابقة ، المتمثلة بالرفض الدائم للمقترحات ، لكنه أغفل أن الولايات المتحدة ترى بإسرائيل حليفا لها منذ نشأتها ، وليس بعد حرب حزيران . الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٦١٣ ،
- ^{٢١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٦٦٦ ،
- ^{٢٢} فاد حافظ الأسد انقلابا على الرئيس نور الدين الاتاسي ورئيس وزرائه صلاح جديد ، بعد إقالته من منصب وزارة الدفاع وإعفاء رئيس الأركان مصطفى طلاس من مهامه ، بعد أن رفض تأمين القوات البرية التي دخلت الأردن بغطاء جوي ، وفي ١٩٧٠/١١/٢١ تولى الأسد رئاسة الوزراء إلى جانب حقيبة وزارة الدفاع ، وقام بسحب القوات السورية من الأردن ، بضغط من الإتحاد السوفيتي ، الذي تلقى نقل من الولايات المتحدة إلى سوريا ، وهدد بالتدخل الأمريكي المباشر ، واحتمال اشتراك إسرائيل في الحرب . ثم تولى رئاسة الجمهورية السورية في مارس ١٩٧١ ، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته عام ٢٠١١ م .
- ^{٢٣} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١١٨ ،
- ^{٢٤} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٤٣١ ،
- ^{٢٥} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٤٣٦ ،
- ^{٢٦} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧١٢ ،
- ^{٢٧} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٨٠ ،
- ^{٢٨} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٩٤-٧٩٣ ،
- ^{٢٩} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٩٥ ،
- ^{٣٠} باتريك سيل ، الصراع على الشرق الاوسط ، ٢٥٨-٢٥٩ ،
- ^{٣١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٨٠٠ ،
- ^{٣٢} كما نفت اللجنة المركزية (اللجنة التنفيذية) لـم.ت.ف في بيان لها ١٩٧٠/٩/٢٢ ، تدخل قوات عسكرية سورية ، واتهمت الأردن باختلاق الأمر لتمهيد دخول قوات أمريكية ، من المظليين بذريعة حماية الرعايا الأمريكيين في الأردن ، كما جاء الأمر نفسه في بيان صادر عن وزارة الخارجية السورية بنفس اليوم الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٨٠٤ - ٨٠٥
- ^{٣٣} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٨٠٢ ،
- ^{٣٤} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧١٢ ،
- ^{٣٥} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٨١ ،
- ^{٣٦} غاتم حبيب الله ، علاقة منظمة التحرير بالنظام الاردني، ٧٦
- ^{٣٧} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٧٥ ،
- ^{٣٨} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٧٨ ،
- ^{٣٩} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٤٥٤ ،
- ^{٤٠} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٥٦ ،
- ^{٤١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٧٣ ،
- ^{٤٢} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٧٨ ،
- ^{٤٣} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٨٠٨ ،
- ^{٤٤} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٩٦٧ ،
- ^{٤٥} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٩٠٥ ،
- ^{٤٦} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ١٨٠ ،
- ^{٤٧} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٩٦٧ ،
- ^{٤٨} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٠٢٤ ، وبنفس المعنى عبر الأسد عن أهمية الوحدة العربية في مقابلة مع صحيفة يوغسلافية ١٩٧١/٤/٢ ، فالوحدة العربية بعكس التجزئة ، تغلق الأبواب في وجه المجالات التي تستهدف الإساءة إلى مصالح الأمة العربية . الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٢٤٩ ،
- ^{٤٩} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٠١٤ ،
- ^{٥٠} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٧٢٠ ،
- ^{٥١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٩٦٧ ،
- ^{٥٢} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٢١١ ، في سؤال وجه للأسد عن شروطه للسماح للعمل الفدائي بالانطلاق من الجولان ، أجاب أن لا شروط لديه ، والفدائيون موجودون في سوريا ولهم الحرية الكاملة في ممارسة نشاطهم ، وحتى بالعكس فهو يشكو من قلة العمل الفدائي في هذه المنطقة ، ويعذر المقاومة في عدم استخدامها أرض الجولان نظرا لطبيعة الأرض وقلة عدد السكان .
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٧٢٠ ،

- ^{٥٣} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٠٢٤ ،
^{٥٤} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ١٤١ ، وانظر أيضاً الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٤٩٠ ،
^{٥٥} ، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٧٥٤ ،
^{٥٦} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٣٩٧ ،
^{٥٧} ، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٩٦٧ ،
^{٥٨} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٠٢٤ ،
^{٥٩} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٧٣٣ ،
^{٦٠} تطابق موقف حزب البعث مع الحزب الشيوعي السوري ، من مشروع روجرز ، فقد اصدر الحزب بياناً في شهر أيار ١٩٧١ عدد فيه مخاطر قبول المشروع ومنها : تدعيم مواقع الامبريالية في المنطقة ، وفرض تنازلات على البلدان العربية ، وتدعيم مواقف إسرائيل العدوانية والتوسعية ، وتدعيم الأنظمة الرجعية العربية ، وبالمقابل إضعاف الأنظمة التقدمية ، وإفشال مشروع الوحدة بين الجمهوريات العربية ، وضرب علاقتها بالاتحاد السوفيتي . الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٣٣٩-٣٣٨ ،
^{٦١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ١٠١٤ ،
^{٦٢} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ١٨٠ ،
^{٦٣} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٢١١-٢١٢ ، كما أضاف الأسد في مقابلة أخرى حول طرح الدولة العلمانية بأنه قابل للنقاش لأن هناك تجربة حيث عاش اليهود في كل البلاد العربية ، كما أن تاريخ المنطقة يشهد بالتعايش بين الأديان .
الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٢٥٠ ،
^{٦٤} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٢٤٩ ،
^{٦٥} ، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٣٨٠ ،
^{٦٦} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٨٨٩-٨٨٨ ،
^{٦٧} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٩٣٧ ،
^{٦٨} يزيد الصايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، ٤٢٣-٤٢٤ ،
^{٦٩} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٩٣٧ ،
^{٧٠} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ٩٣٧ ،
^{٧١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٤٨ ،
^{٧٢} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٢٣٧-٢٣٦ ،
^{٧٣} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٣٩٦ ،
^{٧٤} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٤٩٠ ،
^{٧٥} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٦٠٧-٦٠٦ ،
^{٧٦} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٦٠٩ ، وانظر أيضاً الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٦٢٤ ،
^{٧٧} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٦٢٦ ،
^{٧٨} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٦٤٢ ،
^{٧٩} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٦٨٦ ،
^{٨٠} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٧٢١ ،
^{٨١} الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ٩٠٥ ،

المصادر والمراجع:

أولاً : الوثائق

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤ .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧٠ .
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧١ .

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧٣.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧٤.

ثانياً : المراجع

- حبيب الله ، غانم ، علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني 1964-1976 بين التنسيق والتصادم، مؤسسة الأسوار ، عكا، ١٩٨٧
- خلف،صلاح ، فلسطيني بلا هوية، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، القدس ،(د.ت).
- سيل،باتريك ، الصراع على الشرق الأوسط ،المؤسسة العامة للدراسات والنشر،بيروت ،١٩٨٨
- الصايغ ، يزيد، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ٢٠٠٣.
- عفلق.ميشيل ، نقطة البداية(أحاديث بعد الخامس من حزيران)،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ،١٩٧١